

محتوى "مرحلة الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب"

تقدم الحكومة النرويجية الآن المزيد من التفاصيل حول ما الذي تتطوي عليه مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب". لن يكون للجائحة تأثير كبير على الحياة اليومية للمواطنين عند الانتقال إلى مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب". ستعود الحكومة في وقت لاحق إلى متى يمكننا الانتقال إلى مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب".

قال وزير الصحة وخدمات الرعاية، بنت هوي "ستختفي معظم التدابير المعمول بها على النطاق الوطني عند العودة إلى الحياة الطبيعية. سيتم إلغاء متطلبات الحفاظ على مسافة آمنة من الآخرين وكذلك القيود الخاصة بالفعاليات والتجمعات. وستختفي المتطلبات الخاصة بوقف استقبال المزيد من الزبائن وشروط أماكن الجلوس في المطاعم. ومع ذلك، فسيتعين علينا مواصلة الحفاظ على نظافة اليدين والبقاء في المنزل عند المرض".

سنواصل العمل في مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب" بمتطلبات الخضوع للعزل عند الإصابة بكوفيد-19. سيكون نموذج إشارة المرور هو الركيزة التي نستند عليها فيما يخص مكافحة العدوى في المدارس ورياض الأطفال في مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب"، على الأقل لفترة انتقالية.

سيظل لدينا نصائح وتوصيات بشأن مكافحة العدوى، ولكنها ستكون مشابهة للتوصيات العامة التي تنطبق على غيرها من أمراض عدوى الجهاز التنفسي. ستواصل الحكومة العمل بالتعاون مع مديرية الصحة والمعهد الوطني للصحة العامة على تحديد وتوضيح النصائح التي ستطبق في مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب".

تسهيلات عند الدخول للبلاد

ستقوم الحكومة عند الانتقال إلى مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب" بإلغاء القاعدة التي تعيق دخول الأجانب إلى النرويج. الاستثناء هو المواطنون من دول القائمة الثالثة التي لا تدرج تحت ما يسمى الدول المصنفة باللون البنفسجي ذات معدلات العدوى المنخفضة. وهي عبارة عن مجموعة من الدول والمناطق المدرجة في قائمة الدول الثالثة التي أقرها الاتحاد الأوروبي والتي تخضع لقواعد دخول أقل صرامة بسبب انخفاض معدلات العدوى فيها.

وأضاف الوزير هوي "لا تعني هذه التسهيلات أننا سنلغي جميع التدابير التي يجب على المسافرين الالتزام بها عند الوصول إلى النرويج كإجراء الاختبار والخضوع للحجر الصحي، ولكننا سنقدم بعض التسهيلات على قواعد الدخول. ستجري عملية تخفيف القيود في هذا المجال تحت رقابة دقيقة حتى نتمكن من اكتشاف العدوى القادمة من الخارج".

ستعود الحكومة في وقت لاحق إلى قواعد إجراء الاختبار والحجر الصحي التي سيتم تطبيقها عند الانتقال إلى مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب".

من إحكام السيطرة إلى التأهب

تنتقل الحكومة النرويجية عند البدء في مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب" من استراتيجية إحكام السيطرة إلى استراتيجية التأهب.

تابع وزير الصحة قائلاً "ستراقب السلطات المحلية والوطنية التطورات عن كثب، بحيث تتمكن سريعاً من فرض التدابير المناسبة إذا تغير الوضع. ستقوم الحكومة والسلطات الصحية والمستشفيات والبلديات بزيادة المراقبة والتأهب مقارنة بالأوضاع الطبيعية. سيكون بإمكان البلديات أيضاً إقرار لوائح محلية لإعادة العمل بتدابير تم إلغاؤها على الصعيد الوطني".

ستكون المؤشرات التالية هي الأساس الذي سترتكز عليه السلطات في التعامل مع المخاطر:

- أعداد الحالات الجديدة التي تدخل المستشفيات وأعداد المرضى المتواجدين بالفعل في المستشفيات (إجمالي نسبة الإشغال).
- التوزيع العمري للمرضى المتواجدين في المستشفيات.
- نسبة الإشغال في وحدات العناية المركزية.
- الطاقة الاستيعابية العلاجية المتوفرة في البلديات.

وسيتم علاوة على النقاط السابقة إجراء تقييم شامل حول تطورات الجائحة.

استمرار التأهب

على الرغم من أن نسبة المطعمين تزداد تدريجياً بشكل كبير، إلا أننا لا نمتلك معرفة كافية حول مدة الحصانة التي توفرها اللقاحات. وكذلك فقد تظهر متغيرات فيروسية جديدة تكون للقاحات فعالية أقل ضدها، لذا قد يكون من الضروري إعادة فرض تدابير وطنية أو محلية. وبناء على هذه المعطيات، فيتعين على البلديات الحفاظ على المستوى الحالي من التأهب (التأهب التنظيمي والإداري) حتى نهاية هذا العام. ويتعين على البلديات أيضاً أن يكون لديها مستوى أساسي من التأهب لتطبيق استراتيجية إجراء الفحص والعزل وتتبع العدوى والحجر الصحي (تسمى اختصاراً استراتيجية TISK)، والتي تقتضي من البلدية أن تمتلك القدرة على توزيع أجهزة اختبارات سريعة لنسبة 10 بالمئة من سكانها أسبوعياً. وينبغي أن

تكون البلديات والهيئات الصحية قادرة على إجراء اختبارات لما يعادل 1 بالمئة من عدد السكان أسبوعيًا. ويتعين عليهم أن يكون لديهم استراتيجية تأهب لإمكانية زيادة الطاقة الاستيعابية بدرجة كبيرة في غضون خمسة أيام للوصول إلى نسبة 5 بالمئة من عدد السكان، وفي نفس الوقت رفع مستوى عمل استراتيجية TISK.

اطّلع على البيان الصحفي الخاص بإقرار "استراتيجية TISK المخففة" لمزيد من التفاصيل.

يتعين على البلديات أن تكون مستعدة ولديها خطة تأهب لتتمكن من تطعيم سكانها بجرعة ثالثة من اللقاح إذا لزم الأمر، وهو ما يعني أنه يتعين على جميع البلديات الحفاظ على طاقة استيعابية خاصة بعملية التطعيم تعادل تقديم منتي ألف جرعة أسبوعيًا، وكذلك خطة تأهب لزيادة هذه الطاقة الاستيعابية بدرجة كبيرة في غضون أربعة أسابيع. أما فيما يتعلق بمستوى التأهب خلال موسم الشتاء، فستعيد الحكومة النظر في هذا الأمر في شهر نوفمبر / تشرين الثاني.

وقال الوزير هوي أيضا "نقوم بإجراء حوار مع البلديات حول محتوى مرحلة "الحياة اليومية الطبيعية مع زيادة التأهب" من أجل أن تكون البلديات مستعدة بأفضل صورة ممكنة. ستقوم الحكومة، كما فعلنا في السابق، بتغطية نفقات البلديات الخاصة بالتعامل مع كوفيد-19.